

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 365 @ فالْبَيْعُ أَيْضًا بَيْعٌ وَفَاءٌ رَاجِعٌ الْمَادَّةُ (85) مَتْنًا
وَشَرْحًا . أَمَّا إِذَا كَانَ الْبَيْعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ ، أَوْ بِغَبْنٍ يَسِيرٍ
وَوَعَدَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ بِفَسْخِهِ مَتَى رَدَّ إِلَيْهِ ثَمَنَهُ ؛ فَلَا
يَكُونُ بَيْعٌ وَفَاءٌ بَلْ بَيْعٌ بَاتِلًا . (التَّنْقِيحُ فِي الْبَيْعِ)
(الْخَيْرِيَّةُ) . وَيُسْتَفَادُ مِنْهَا تَقْدِيمُ أَرْزَاهُ إِذَا بَاعَ الْمَدْيُونُ
بُسْتَانَهُ مِنْ دَائِنِهِ لِأَجْلِ مَعْلُومٍ بَيْعٌ وَفَاءٌ وَقَالَ لَهُ : إِذَا لَمْ
أَرُدَّ لَكَ الدَّيْنَ فِي الْوَقْتِ الْمُنْعَلَمِ فَالْبَيْعُ بَاتِلٌ وَلَمْ
يَرُدَّ هُوَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الْمَضْرُوبِ ؛ فَلَهُ أَخْذُ بُسْتَانِهِ وَلَيْسَ
لِلدَّائِنِ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنْ تَسْلِيمِهِ إِلَيْهِ لِمُجَرَّدِ عَدَمِ رَدِّهِ
الدَّيْنَ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الْمَضْرُوبِ . (عَلَيَّ) أَفَنْدِي فِي بَيْعِ
(الْوَفَاءِ) . لِأَنَّ الْبَيْعَ قَدْ ارْتَعَقَ عَلَيْهِ أَرْزَاهُ وَفَاءٌ ؛ فَلَا
يَتَحَوَّلُ إِلَى بَيْعٍ قَطْعِيٍّ بَلَّا عَقْدٍ جَدِيدٍ . تَابِعٌ فِي بَعْضِ شُرُوطِ
الْبَيْعِ بِالْوَفَاءِ . يَلْزَمُ أَلَّا يَكُونَ الْمَالُ الْمُبَاعَ وَفَاءً مَا لَا
مُشَاءً . (عَبْدُ الرَّحِيمِ فِي الْوَفَاءِ) فَإِذَا بَيْعَتْ حِصَّةً شَائِعَةً
فِي عَقَارٍ بَيْعٌ وَفَاءٌ كَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْعَقَارُ
قَابِلًا لِلِاقْتِسَامَةِ ، أَوْ لَا وَسَوَاءٌ وَقَعَ الْبَيْعُ لِلشَّارِكِ ، أَوْ
لِأَجْنَبِيٍّ ، وَالشَّيْءُ الطَّارِئُ كَالشَّيْءِ الْمَقَارِنِ فَيَفْسُدُ بِهِ
الْبَيْعُ أَيْضًا . حُكْمُ الْبَيْعِ بِالْوَفَاءِ الَّذِي يَقَعُ فَاسِدًا كَحُكْمِ
الْبَيْعِ الَّذِي يَقَعُ صَحِيحًا ؛ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَيْ لِمَدِينِ أَنْ
يَسْتَرْدَّ الْمَبِيعَ وَيَتَصَرَّفَ فِيهِ مَا لَمْ يُؤَدَّ مَا أَخَذَ مِنْ
الْمُشْتَرِي أَيْ الدَّائِنِ إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْعُ الْوَفَاءِ الْفَاسِدِ سَابِقًا
لِلدَّيْنِ . 3 - لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ بِالْوَفَاءِ أَنْ يُعْطَى
شَيْءٌ لِلْبَائِعِ فِي مُقَابَلَةِ الْمَبِيعِ . - * * * * (الْمَادَّةُ 397)
لَيْسَ لِلْبَائِعِ وَلَا لِلْمُشْتَرِي بَيْعٌ مَبِيعِ الْوَفَاءِ لِشَخْصٍ آخَرَ .
إِنَّ الْبَيْعَ بِالْوَفَاءِ فِي حُكْمِ الرَّهْنِ فِي كُلِّ شَأْنٍ مِنْ شُؤُنِهِ
كَمَا فِي الْمَادَّةِ (3) وَعَلَيْهِ ؛ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْبَائِعِ
وَالْمُشْتَرِي أَنْ يَبِيعَ الْمَبِيعَ الْوَفَاءَ مِنْ آخَرَ بَدُونِ الْآخَرِ ،

اُنْظُرُ الْمَادَّةَ (756) حَتَّى لَوْ بَاعَهُ الْبَائِعُ مِنْ آخِرِ بَيْعٍ وَفَاءٍ ،
 أَوْ بَيْعًا بَاتًّا وَسَلَّامَهُ إِيسَاهُ ؛ فَلَا يَكُونُ صَحِيحًا وَلِذَلِكَ
 الْبَائِعُ ، أَوْ وَارِثُهُ اسْتَرْدَادُهُ مِنْ الْمُشْتَرِي ، أَوْ مِنْ وَارِثِهِ
 وَيُجْبِرُ الْمُشْتَرِي ، أَوْ وَارِثُهُ عَلَى رَدِّهِ وَلَوْ لَمْ يُؤَدِّ
 الْبَائِعُ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ . وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ بَيْعُهُ
 بِإِذْنِ الْآخِرِ فَلِذَا بَاعَ إِنْسَانٌ مَالَهُ الْمُبَاعَ بَيْعٍ وَفَاءٍ مِنْ
 آخِرٍ بَيْعًا بَاتًّا وَأَجَازَهُ الْمُشْتَرِي الْوَفَائِيُّ كَانَ جَائِزًا .
 وَإِذَا بَاعَهُ مِنْ آخِرٍ ثُمَّ مِنْ آخِرٍ أُيْضًا نَفَذَ مِنْهُمَا الْبَيْعُ
 الَّذِي يُجْبِزُهُ الْمُشْتَرِي الْوَفَائِيُّ . وَكَمَا تَكُونُ الْإِجَازَةُ
 بِالنَّقُولِ تَكُونُ بِالنَّفْعِ فَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ الْوَفَائِيُّ لِلْمُشْتَرِي
 إِنِّي بَرِعْتُ هَذَا الْمَبِيعَ بَيْعًا بَاتًّا مِنْ آخِرٍ فَخُذْ دَيْنَكَ
 فَأَخَذَهُ الْمُشْتَرِي فَقَدْ أَجَازَ الْبَيْعَ . (الْبَزَّازِيَّةُ فِي
 الرَّابِعِ مِنْ الْبُيُوعِ ، وَدُرَرُ الْمُخْتَارِ ، وَرَدُّ الْمُخْتَارِ) .
 وَلِلْمَدِينِ ، أَوْ الرَّاهِنِ الَّذِي هُوَ الْبَائِعُ تَأْذِينَ الدَّيْنِ قَبْلَ
 حُلُولِ أَجَلِهِ وَاسْتَرْدَادُ الْمَبِيعِ . لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَمْتَنِعَ
 عَنْ إِعَادَةِ الْمَبِيعِ مَتَى أَخَذَ مَالَهُ كُلَّاهُ ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ حَقٌّ
 لِلْمَدِينِ ؛ فَلَهُ إِبْطَالُهُ وَلَيْسَ لِلدَّائِنِ طَلَبُ الدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ
 قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِهِ ؛ فَلَا يَقُولُ لِلْمَدِينِ : أَعْطِنِي دَيْنِي وَخُذْ
 الْمَبِيعَ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا ؛ فَلَهُ ذَلِكَ . * *
 * * * (الْمَادَّةُ 398) إِذَا شُرِطَ فِي الْوَفَاءِ أَنْ يَكُونَ قَدَرٌ مِنْ
 مَنَافِعِ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي صَحَّ